

"إطلاق ٦٨ فرصة استثمارية بحجم ٤,٥ مليار دولار"

أعلن دولة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز في لقاءه مع هيئة الاستثمار يوم أمس الأربعاء ٢٠٢٠/٢/١٢ عن إطلاق (٦٨) فرصة استثمارية بحجم استثمار يصل إلى (٤,٥) مليار دولار تغطي معظم مناطق المملكة، حيث تشمل هذه الفرص الاستثمارية قطاعات السياحة والصناعة والصحة والزراعة والخدمات، وسيتم العمل على استقطاب مستثمرين لها، وستكون هذه الاستثمارات موزعة على مناطق المملكة كافة لما لها من أثر في تحقيق التنمية المحلية على مستوى المحافظة، وذلك بهدف إيلاء التنمية في المحافظات الاولية القصوى للنهوض بواقعها التنموي والخدمي والوضع المعيشي خصوصا لفئة الشباب، وفيما يلي الفرص الاستثمارية حسب القطاعات المذكورة:

❖ أولاً قطاع السياحة:

حظي قطاع السياحة بـ (٢٧) فرصة استثمارية متنوعة تشمل إقامة فنادق ومطاعم ومدن ترفيهية ومنتجعات سياحية وغيرها من الفرص في مختلف مناطق المملكة بحجم استثمار يصل إلى (٢) مليار دولار، ومن الأمور المراد تطبيقها في هذا القطاع، الاستثمار في فنادق ثلاث واربعة نجوم

➤ مؤشرات للقطاع السياحي للعام ٢٠١٩:

- ١- نما القطاع السياحي بنسبة (٩,٩%) .
- ٢- ارتفاع عدد السياح الزائرين للمملكة بنسبة (٣٨%) عن العام ٢٠١٨ .
- ٣- زيادة عدد ليالي الإقامة في الفنادق بنسبة (٣٧%) .

❖ ثانياً: قطاع الصناعة:

حظي قطاع الصناعة بـ (١٢) فرصة استثمارية بحجم استثمار يصل إلى (٣٦٨) مليون دولار موزعة على معظم مناطق المملكة بعدد كبير من المشاريع في مجال السيلكا ورفائق السيلكون والأسمدة.

➤ مشاريع قيد الدراسة لقطاع الصناعة:

مشاريع في المعادن والموارد الطبيعية.

➤ مؤشرات عامة لقطاع الصناعة:

- ١- يساهم القطاع بشكل مباشر بـ (٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢- يساهم بنحو (٤٠%) من الاقتصاد بشكل غير مباشر من خلال قطاعات اخرى.
- ٣- عدد العاملين في هذا القطاع يصل إلى (٢٥٠) ألف أردني في نحو (١٨) ألف منشأة صناعية.
- ٤- استحوذ على أكثر من (٦٥%) من الاستثمارات المتدفقة للمملكة في السابق.
- ٥- يرتبط بشكل مباشر في التصدير والتي تشير نسبها إلى ارتفاع داخل وخارج المنطقة.

❖ ثالثاً: قطاع الصحة:

معظم المشاريع في هذا القطاع تركز على وجود مراكز في عمان والمحافظات تربط بين العلاج ومرحلة ما بعد العلاج (النقاهة).

➤ مشاريع للنهوض بالسياحة العلاجية من قبل لجنة من وزارتي الصحة والسياحة وممثلين عن القطاع الطبي الخاص:

- ١- منتجات صحية استشفائية.
 - ٢- مراكز رعاية في العقبة وعمان وعجلون والبلقاء وإربد التنموية وغيرها من المناطق.
- الهدف من هذه المشاريع هو المواعمة بين القطاع الصحي والسياحي لغايات تعزيز السياحة العلاجية

❖ ثالثاً: قطاع الزراعة:

حظي قطاع الزراعة بـ (٢٣) فرصة استثمارية بحجم استثمار يصل إلى (١,٥) مليار دولار، وهي مشاريع تركز على التصنيع الزراعي والانتقال من القطاع التقليدي للزراعة إلى التصنيع الزراعي الذي لا زال حلقة مفقودة في الاقتصاد الأردني.

➤ المشاريع التي سيتم الاستثمار بها في قطاع الزراعة:

- ١- إقامة مصانع رُب بندورة والبندورة المجففة التي يفوق سعرها اضعاف الطازجة.
- ٢- مزارع للأسماك في مناطق مختلفة.
- ٣- إنتاج العسل في الطفيلة.
- ٤- زراعات حديثة تستخدم المياه بشكل كفؤ جدا.

❖ رابعاً: قطاع الخدمات:

تشمل المشاريع على الاستثمار في:

- ١- مجمعات سكنية وتجارية.
- ٢- مركز مؤتمرات في اربد التنموية.
- ٣- مدارس وقاعات أولمبية في العقبة مناطق اخرى.

❖ وعلى صعيد آخر التقى رئيس الوزراء في هيئة الاستثمار مجموعة من المستثمرين العرب الذين لهم استثمارات في المملكة في العديد من القطاعات وتم خلال اللقاء ما يلي:

- ١- التأكيد على أن الجهات الحكومية تعمل على ترويج الاستثمار للأردن بشكل حقيقي، وتحفيزه بشكل منسق، إضافة الى الحد من الإجراءات البيروقراطية والإدارية التي تعيق عمل المستثمرين.
- ٢- تعديل التشريعات ذات الصلة بالمستثمرين وضمان استقرار هذه التشريعات ولاسيما ما يتعلق بالحوافز والاعفاءات وغيرها لمدة لا تقل عن عشر سنوات.
- ٣- إطلاق رحلة المستثمر والتي تتعلق ببدء ممارسة النشاط التجاري وتبسيط الإجراءات مع جميع الجهات والقطاعات المختلفة سواء في وزارات النقل، السياحة، الصناعة والتجارة والتموين، أمانة عمان الكبرى والبلديات"، وذلك للحد من الإجراءات البيروقراطية العديدة في بعض المؤسسات.
- ٤- الجهات الحكومية بصدد إعادة هيكلة إجراءات المؤسسات والجهات المعنية في عملية الاستثمار، كأمانة عمان الكبرى، ووزارتي العدل والصناعة والتجارة والتموين، إلى جانب دائرة مراقبة الشركات بما يساهم في تحفيظ الإجراءات ويعزز من استدامتها، لاسيما في المعاملات المتعلقة بالصناعات المتوسطة والصغيرة.
- ٥- سيتم الإعلان قريبا عن حزمة تنفيذية جديدة تتعلق بتفعيل قانون الإعسار وتوضيحه للعديد من المؤسسات والدوائر ذات العلاقة، إذ يهدف القانون لانتشال المؤسسات المفلسة لتتعافى كما سيتم توضيح التظلمات عند أصحاب القرار والمؤسسات الحكومية، ومن أبرزها ضريبة الدخل، ودائرة الجمارك، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، حول الإيرادات المراد استيفائها من القطاع الخاص.

❖ أهم الأمور التي طالب بها المستثمرين خلال اللقاء:

- ١- دعم الاستثمارات القائمة وتمكينها من تعزيز صادراتها لأسواق جديدة.
- ٢- إعادة النظر بالتعرفة الجمركية على بعض السلع والمواد.
- ٣- قضايا تتعلق بالإقامة واسعار الطاقة والنقل.
- ٤- أهمية التفكير بمشروع للنقل السككي، وذلك بهدف تخفيف من كلف النقل بين العقبة ومواقع الانتاج في المحافظات.

❖ **كما أطلقت هيئة الاستثمار مسارها للعام ٢٠٢٠ و(٣) خدمات إلكترونية جديدة استكمالاً لمشروع أتمتة خدمات الهيئة الذي تم إطلاقه في وقت سابق، حيث شملت الخدمات الإلكترونية الجديدة ما يلي:**

- ١- إصدار تراخيص قطاعية زراعية بحيث يتم إصدار هذه الرخص من قبل مفوض وزير الزراعة لدى النافذة الاستثمارية بهيئة الاستثمار والمتعلقة بمزارع الأبقار والدواجن.
- ٢- إصدار تراخيص قطاعية سياحية، إذ يتم إصدار هذه الرخص من قبل مفوض وزير السياحة لدى النافذة الاستثمارية في هيئة الاستثمار والمتعلقة بمدن الترفيهية والمنشآت الفندقية.
- ٣- طلب براءة ذمة بحيث يتم إصدارها من خلال مفوض دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لدى النافذة الاستثمارية في هيئة الاستثمار للشركات، وذلك لإثبات عدم وجود التزامات مالية على المستثمر لدى ضريبة الدخل والمبيعات.

*تم الاتفاق في نهاية اللقاء بقيام هيئة الاستثمار بتزويد دولة رئيس الوزراء بتقرير دوري حول مدى التقدم والانجاز في المشروعات الاستثمارية المذكورة أعلاه وبالتعاون مع الجهات المعنية.